



المصدر: الا هرام الاقتصادى

التاريخ: ١٠ يناير ٢٠٠٥

الكويز تخلق تحديا جديدا أمام الصناعة المصرية

تمثل اتفاقية الكويز أحد اشكال الترتيبات التفضيلية من جانب واحد والتي بمقتضاها تمنح الحكومة الأمريكية معاملة تفضيلية من جانب واحد لجميع المنتجات المصنعة بالمناطق الصناعية المؤهلة (الكويز) وتشمل هذه المعاملة التفضيلية حرية النفاذ الفوري لجميع المنتجات المصنعة بتلك المناطق المؤهلة الى السوق الأمريكى دون تعريفه جمركية أو حصص أو أية قيود مدامت تلتزم هذه المنتجات بقواعد المنشأ التى تقضى بادخال نحو ١١.٧٪ مدخلات اسرائيلية من سعر بيع المصنع فى الصناعة المصرية القابلة للتصدير للسوق الأمريكى.

د. محمود عبد الحافظ محمد

مدرس الاقتصاد المنتدب بتجارة عين شمس والخبير المصرفي

- أن التأثيرات الايجابية للاتفاقية محدودة جدا بل تكاد تكون هامشية.
- سيقوم الجانب الاسرائيلى باستيراد مستلزمات الانتاج من دول جنوب شرق آسيا واعادة تصديرها اليها مرة أخرى بأسعار مرتفعة.
- الهدف الرئيسى الواضح من الاتفاقية هو دمج الاقتصاد الاسرائيلى فى اقتصاد الدول العربية بمنطقة الشرق الاوسط بعد شعورها بالعزلة بعد الانتفاضة الفلسطينية.
وبما اننا نستهدف من وراء هذه الاتفاقية مصلحتنا الاقتصادية .. لذا نرى أن هذه الاتفاقية تخلق تحديا جديدا أمام الصناعة المصرية والتي يجب أن تطور من نفسها لزيادة قدرتها التنافسية من خلال وضع رؤية جديدة لتحديث الصناعة المصرية بالاضافة الى تفعيل دور كل من منظمات الاعمال والقطاع الخاص ومسئولي الحكومة لاجتياز هذه المرحلة الصعبة والوصول الى تحديث افضل لصناعاتنا المصرية فلا يعقل أن يكون هناك رجال صناعة لا يعلمون التفاصيل الكاملة عن تلك الاتفاقية وما هي الاجراءات والاسس المنظمة لكيفية استيراد المكونات الاسرائيلية لاستيفاء شرط الكويز مما يجعلهم عرضة لابتزاز من الجانب الاسرائيلى وخضوعهم لشروط شبه احتكارية.

فالمشكلة التى تواجهنا ليست تطبيق الكويز فى حد ذاتها وانما عدم قدرة بعض مصانعنا على الاستجابة للاسواق الخارجية المفتوحة أمامها بالمواصفات المطلوبة، والتخوف المطروح على الساحة حاليا هو أن تقتصر استفادتنا من هذه الاتفاقية على قيمة مضافة صغيرة تنحصر فى مرحلة الحياكة وعدم الاستفادة من هذه الاتفاقية

ويشمل السلع القابلة للتصدير وفقا لهذه الاتفاقية جميع المنتجات المصنعة بالمناطق الصناعية المؤهلة (الصناعات الغذائية، المنسوجات، الملابس، الاثاث والصناعات المعدنية.. الخ) سواء كانت منتجة من خلال مصانع قطاع اعمال عام أو قطاع خاص أو صناعات صغيرة أو متوسطة - وقد تناول الكثير من الخبراء هذه الاتفاقية فمنهم من أيد هذه الاتفاقية وافرط فى التفاؤل من خلال استعراضهم للنتائج الايجابية التى يمكن أن تحققها اتفاقية الكويز للاقتصاد المصرى خلال المرحلة المقبلة تتمثل فى الآتى:

- زيادة الصادرات المصرية الى السوق الأمريكى لتصل الى نحو ٤ مليار دولار خلال السنوات الخمس القادمة.
- تفادي فقدان نحو ١٥٠ الف فرصة عمل كما هو متوقع عند الغاء نظام الحصص بحلول عام ٢٠٠٥ بالاضافة الى خلق مايقرب من ٢٥٠ الف فرصة عمل جديدة.
- تعد اتفاقية الكويز خطوة نحو اقامة منطقة حرة مع أمريكا فى المرحلة القادمة.
- خفض تكلفة المنتجات المصدرة لأمريكا حيث سيتم الغاء الرسوم الجمركية على حصص التصدير التى كانت تتراوح ما بين ١٥ - ٣٥٪.

ومنهم من عارض بشده هذه الاتفاقية لمجرد اشتراك اسرائيل فى هذه الاتفاقية عن طريق ما يتم استيراده من مدخلات اسرائيلية فى أى صناعة يتم تصديرها للسوق الأمريكى تصل نسبتها الى ١١.٧٪ دون أن يقدموا فكرة جديدة أو بديل عن هذه الاتفاقية وقد بالغ البعض الآخر من سلبيات هذه الاتفاقية على مصر عند تطبيقها والتى تتمثل فى الآتى:

فى تحديث مصانعنا بالمواصفات العالمية المطلوبة
لجنى ثمارها وتحقيق اكبر قدر ممكن من القيمة
المضافة التى سوف تعود على اقتصادنا القومى
نتيجة لتطبيق هذه الاتفاقية.

من هنا تأتى أهمية تحديث صناعتنا الوطنية
لزيادة قدرتها التنافسية على الساحة العالمية من
خلال تطوير نفسها وصولاً الى نهضة صناعية
شاملة تعتمد على تحسين جودتها وانخفاض
تكلفة منتجاتها بالإضافة الى المهارة التسويقية
العالمية وهدف رضاء العميل لزيادة تواجدها فى
الاسواق العالمية.

فالوضع الراهن للصناعة المصرية يتمثل فى أن
هناك شركات أخذت المبادرة وخرجت الى العالمية
دون انتظار لتوقيع الاتفاقية ، وشركات أخرى
بدأت تأخذ الطريق إلا أن معظم مصانعنا تواجه
تحدياً يتحتم على رجال الصناعة المصرية
مواجهته فى المستقبل وهو زيادة قدرتها
التنافسية على المستوى العالمى.

فالجميع يجب أن يشترك فى تحقيق هذه
النهضة الصناعية لكى يمكننا الاستفادة من هذه
الاتفاقية بقدر كبير مما يعود على اقتصادنا
الوطنى بمزيد من الرخاء دون انتظار لاستثمارات
اجنبية تأتى من الهند أو الاوروبين لقطف ثمار
هذه الاتفاقية ونحن ننظر اليهم فى صفوف
المتفرجين.